

Principles of Legal Studies

مبادئ الدراسات القانونية

Prepared by Dr. Ashraf Alrai

LAW612

Master of Digital law

Lecture 05



Principles of Legal Studies

Lecture 05

LAW612

Master of Digital law



Prepared by
Dr. Ashraf Alrai

تناولنا في المحاضرة السابقة مجموعة من الموضوعات على النحو التالي:

➤ مكانة علم القانون بين العلوم الأخرى

➤ علاقة علم القانون بعلم الاجتماع

➤ علاقة علم القانون بعلم السياسة

➤ علاقة علم القانون بعلم الاقتصاد

➤ علاقة علم القانون بعلم التاريخ

➤ فروع القانون / القانون العام والخاص



وسوف نستعرض في هذه المحاضرة مجموعة من الموضوعات على النحو التالي:



➤ ○ مصادر القاعدة القانونية

➤ ○ المصادر المادية

➤ ○ المصادر الرسمية

➤ ○ التشريعات والأنظمة

➤ ○ طرائق سن التشريع

○ المصادر غير الرسمية



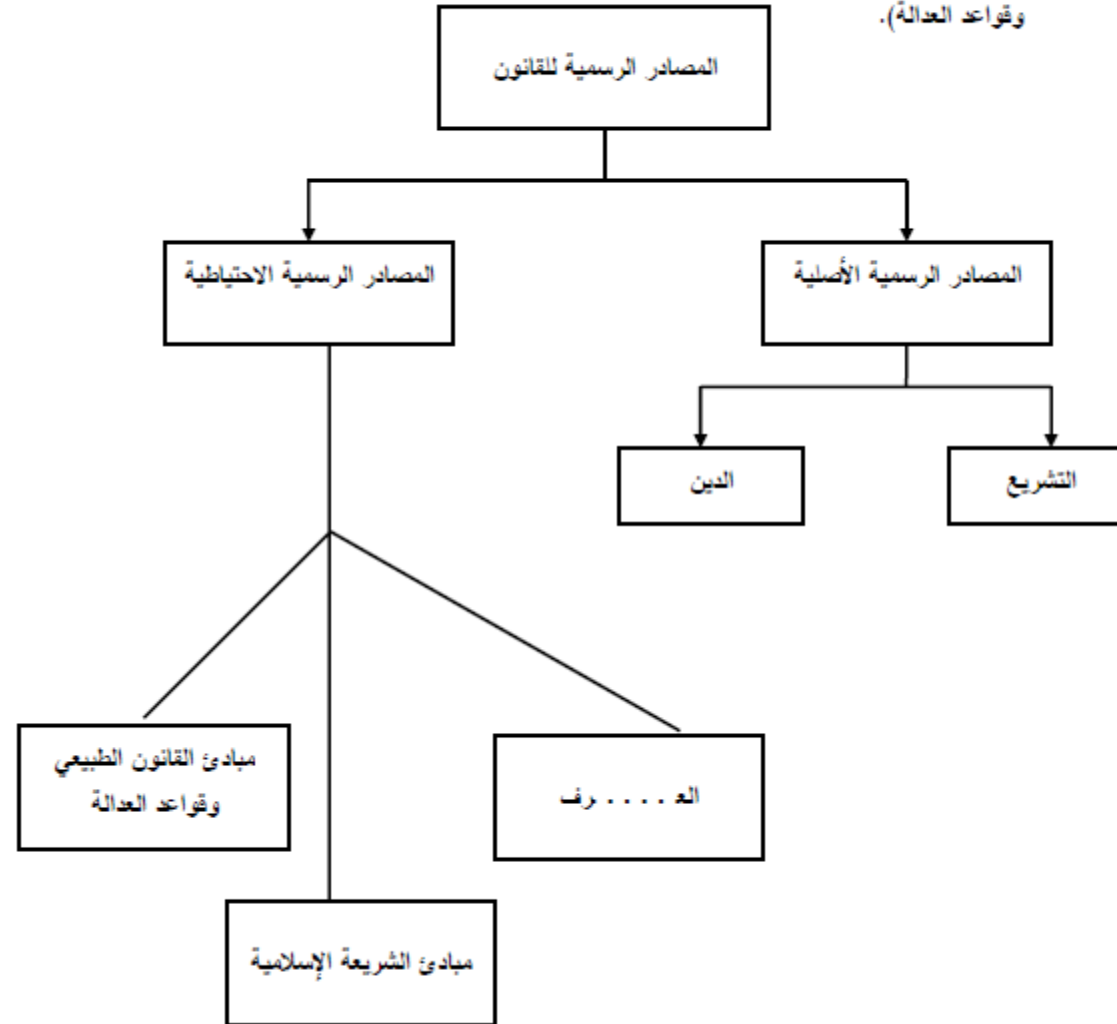
Chapter
05

مصادر القاعدة القانونية



تستند القواعد القانونية إلى مجموعة من المصادر التي تُعتبر الأساس في تكوينها، وتُقسم هذه المصادر إلى قسمين رئيسيين؛ المصادر الرسمية والمصادر غير الرسمية.

- **الأول:** ويشمل المصادر الرسمية الأصلية وهي (التشريع) باعتباره المصدر الأصلي العام، والدين باعتباره المصدر الأصلي الخاص بمسائل الأحوال الشخصية.
- **الثاني:** المصادر الرسمية الاحتياطية وهي (العرف ومبادئ الشريعة الإسلامية ومبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة).



المصادر المادية للتشريع



Chapter

05

■ تختلف المصادر المادية للتشريع بحسب كل دولة أو مجتمع وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ حيث يشير هذا النوع من المصادر إلى مجموعة الظروف التي تؤثر في عملية صياغة التشريع والتي يمكن أن نوردنا على النحو الآتي:

Chapter
05

الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية: تتأثر القوانين بالاحتياجات والمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، مثل الحاجة إلى قوانين تنظم العلاقات الاقتصادية، أو توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وذلك لا ينطبق على مجتمع بعينه بل على كل المجتمعات.



Chapter

05

- التغيرات الديموغرافية (السكانية)؛ حيث يؤثر التغير في التركيب السكاني للمجتمع على القوانين، إذ يتطلب زيادة في عدد السكان أو تغير في هيكلهم تعديلات في التشريعات لتلبية الاحتياجات الجديدة، لا سيما في المجتمعات السكانية الكبيرة.



Chapter
05

□ ○ التطور التكنولوجي؛ إذ يُجبر التطور التكنولوجي على إعادة تقييم القوانين لمعالجة القضايا المتعلقة بالتكنولوجيا، مثل الخصوصية على الإنترنت أو التشريعات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة، والأمن السيبراني، وهو يعد هذا التطور جزءاً من دراستنا التي نتناول فيها هذا التطور بصورة مفصلة.



Chapter

05

- o التغيرات البيئية؛ حيث تتطلب التحديات البيئية المتزايدة تطوير قوانين وتشريعات للحفاظ على البيئة وتنظيم الأنشطة البشرية المؤثرة عليها.
- o التحديات الأمنية والسياسية؛ إن الوضع الأمني والسياسي في أي مجتمع يؤثر في صياغة القوانين، حيث يمكن أن تتغير التشريعات لتعزيز الأمن الوطني أو لتلبية تحديات السياسة الداخلية والخارجية.



المصادر الرسمية للتشريع

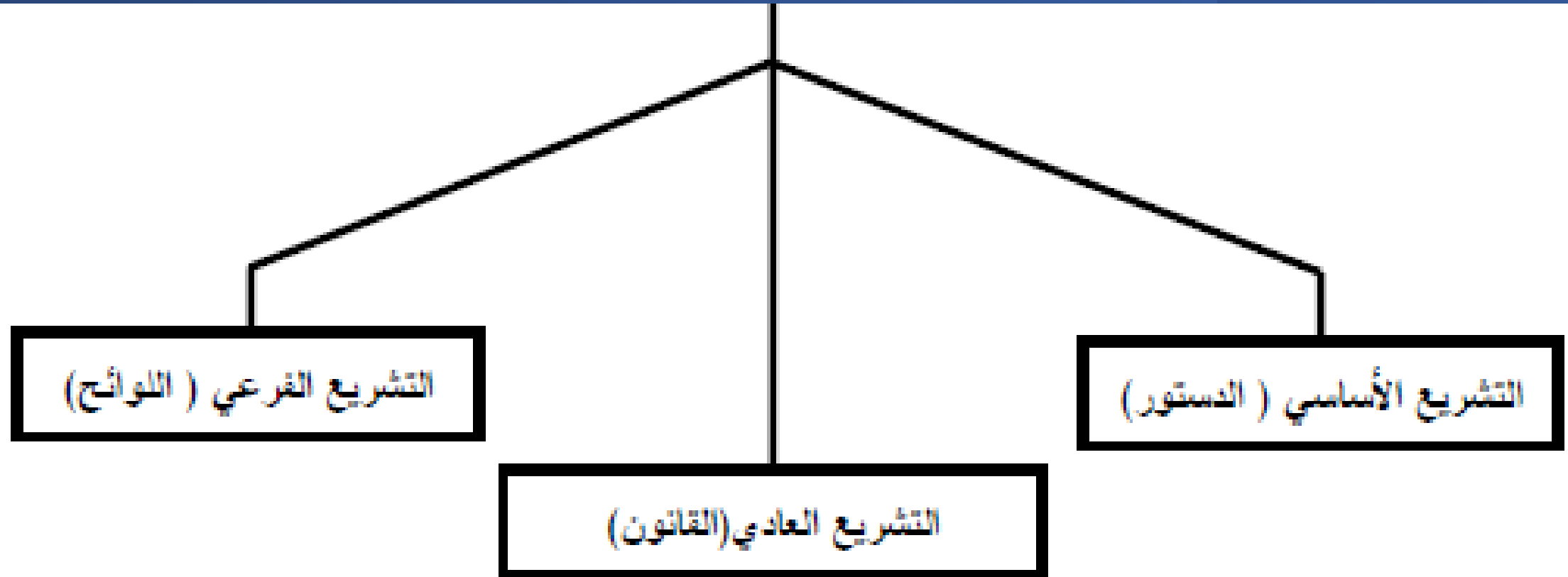


Chapter

05

- هناك العديد من المصادر الرسمية للتشريع والتي يمكن لها أن تتأثر بالظروف المادية وغير المادية في المجتمع، ومن أهمها التشريعات والتي تنقسم إلى الدساتير والتشريعات الداخلية والاتفاقيات الدولية، واللوائح والأنظمة، ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى أن التطور والتقدم الرقمي الذي يشهده العالم اليوم يسهم بشكل لافت في التطور الكبير في التشريعات.
- ومن هنا جاءت الحاجة إلى سن العديد من التشريعات الجديدة في هذا السياق ومن أبرزها على سبيل المثال لا الحصر، قوانين الجرائم الإلكترونية والمعلومات الائتمانية والمعاملات الإلكترونية والتي جاءت نتيجة للتطورات التي يشهدها العالم، وبالتالي فإن مصادر التشريع لا تنفصل بأي حال من الأحوال عن الظروف المجتمعية المحيطة بأفراد المجتمع.





الدستور والتشريعات الداخلية

Chapter

05

- تمثل الدساتير الوثيقة الأساسية في أي نظام قانوني. تحدد الدستور الهيكل الأساسي للحكومة وتوزع السلطات بين فروع الحكومة المختلفة، كما تحدد حقوق المواطنين والحريات الأساسية التي يجب حمايتها.
- تشكل القوانين؛ النصوص التشريعية التي يصدرها البرلمان، وتمتاز بأنها تحظى بقوة قانونية عامة وتعمل على تنظيم العلاقات الاجتماعية وتحديد الحقوق والواجبات وتفرض الجزاءات والعقوبات.
- الأنظمة واللوائح، والتي تصدر بموجب القوانين وتعتبر بمثابة قرارات إدارية تضمن حسن تنفيذ القوانين ويمكن الطعن فيها إدارياً من خلال القضاء الإداري.

الاتفاقيات الدولية

Chapter

05

- المعاهدات والاتفاقيات التي تبرمها الدول مع بعضها البعض لتنظيم العلاقات الدولية، وتشمل هذه القوانين قوانين الحرب والتجارة الدولية وحقوق الإنسان.
- ومن الأمثلة عليها:
- اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية لعام 1966.
- الميثاق العالمي لحقوق الإنسان 1948.
- اتفاقيات التجارة الحرة.
- اتفاقيات الأمن السيبراني.
- اتفاقيات مكافحة غسل الأموال.
- وغيرها الكثير.

المصادر غير الرسمية للتشريع



Chapter

05

- العرف هو السلوك القانوني الذي يعتمد عليه المجتمع بشكل عام والذي يتمثل في الممارسات والتقاليد والعادات التي تنشأ وتتطور طوال فترة زمنية معينة في دولة معينة أو في مجتمع معين، ويصبح لدى المجتمع شعور بالزامها.
- ويلعب دورًا هامًا في تطوير القانون وتفسيره في العديد من الأنظمة القانونية؛ وقد تختلف درجة اعتبار العرف كمصدر قانوني بين الأنظمة القانونية المختلفة، إذ يُعتبر العرف مصدرًا مهمًا في بعض الأنظمة القانونية مثل القانون العرفي، في حين يمكن أن يُعتبر مصدرًا ثانويًا في أنظمة أخرى تعتمد بشكل رئيسي على القوانين المكتوبة.



القرارات القضائية

Chapter

05

- ❑ القرارات القضائية تُعتبر مصدراً "غير رسمي" للتشريع في بعض الأنظمة القانونية، من خلال ما يلي:
 - ❑ o التفسير والتطبيق القضائي للقوانين: يقوم القضاة بتفسير القوانين وتطبيقها على الحالات المحددة التي تأتي أمامهم، وفي بعض الأحيان، يتطلب التفسير القضائي إبداء رأي حول المعنى والتطبيق الصحيح للقانون، وهذا الرأي يمكن أن يؤثر على الفهم العام للقانون وتطبيقه في المستقبل.



القرارات القضائية

Chapter

05

- المبادئ القانونية العامة: قد تؤدي القرارات القضائية إلى تطوير وتحديد المبادئ القانونية العامة التي تصبح مرجعاً لتفسير القوانين في المستقبل، حتى في حال عدم وجود نص قانوني صريح يغطي الحالة المعنية.
- تطور القانون العرفي: في الأنظمة التي تعتمد على القانون العرفي، قد تكون القرارات القضائية مصدراً مهماً لتطوير القانون وتحديد القواعد القانونية العامة.
- سد الفجوات التشريعية: في بعض الأحيان.
- وبالتالي؛ على الرغم من أن القرارات القضائية ليست تشريعات رسمية، إلا أنها تلعب دوراً رئيسياً في تطوير وتفسير القانون وتشكيل الممارسة القانونية في العديد من الأنظمة القانونية.

مبادئ العدالة

Chapter

05

- ❑ يُمكن اعتبار مبادئ العدالة مصدراً غير رسمي للتشريع، خاصة عندما يتعلق الأمر بتطوير القانون أو تفسيره؛ من خلال:
- ❑ توجيه التشريعات الجديدة: تعتبر مبادئ العدالة والمساواة وحقوق الإنسان مرجعاً عند صياغة التشريعات الجديدة، ويُمكن لهذه المبادئ أن توجه السياسات والقوانين لضمان معاملة عادلة ومساواة بين جميع أفراد المجتمع.



مبادئ العدالة

Chapter

05

□ تفسير القوانين القائمة: عندما يتعين على المحكمين والقضاة تفسير القوانين القائمة في القضايا التي تأتي أمامهم، فإن مبادئ العدالة والمساواة يمكن أن تكون بوصلة مهمة، ويتطلب ذلك إلقاء الضوء على الغرض الأساسي للقوانين والمبادئ التي تقوم عليها.



مبادئ العدالة

Chapter

05

- ❑ ملء الفجوات التشريعية: قد تستخدم مبادئ العدالة لملء الفجوات التشريعية في القوانين الموجودة؛ فعلى سبيل المثال، إذا كان هناك جوانب في القانون غير واضحة أو لم يتم تنظيمها بشكل كاف، يمكن استخدام مبادئ العدالة لتحديد الحلول المناسبة.
- ❑ تطوير القانون العرفي: في الأنظمة التي تعتمد على القانون العرفي، يُمكن أن تُسهم مبادئ العدالة في تطوير القانون وتشكيل الممارسة القانونية مستقبلاً.



Chapter

05

آراء الفقهاء والعلماء

- تُعتبر آراء الفقهاء والعلماء والمختصين مصدراً غير رسمي للتشريع في بعض الأنظمة القانونية، خاصة في الأنظمة التي تعتمد على الفقه الإسلامي كمصدر رئيسي للتشريع.
- ويُمكن أن تكون آراء الفقهاء مرجعاً مهماً لتفسير النصوص الشرعية وتحديد الأحكام القانونية في مجالات متعددة، وذلك من خلال ما يلي:



Chapter

05

آراء الفقهاء والعلماء

□ التفسير والتأويل؛ حيث يقوم الفقهاء بتفسير النصوص الشرعية والبحث في معانيها وتطبيقاتها في الحياة العملية، وتلك التفسيرات والتأويلات يمكن أن تُعتبر مرجعاً لفهم القوانين وتطبيقها.



Chapter

05

آراء الفقهاء والعلماء

□ الاجتهاد الفقهي؛ إذ يُمكن للفقهاء أن يقوموا بالاجتهاد وإصدار الأحكام الشرعية المبنية على المناهج الفقهية والأدلة الشرعية، وهذه الأحكام قد تكون مرجعاً للتشريع في مجتمعات تعتمد على الفقه الإسلامي كمصدر رئيسي للقوانين.



Chapter

05

آراء الفقهاء والعلماء

- المبادئ العامة للفقهاء؛ إذ تشمل آراء الفقهاء المبادئ العامة التي تستند إلى قيم العدالة والمساواة والإنصاف، ويمكن أن تكون هذه المبادئ مرشدًا لتطوير القوانين وفقاً للقيم الشرعية.
- الفتاوى الشرعية؛ حيث تصدر الفتاوى الشرعية عن الفقهاء وتحتوي على توجيهات وأحكام قانونية يمكن أن تؤثر في الممارسة القانونية وتطبيق القوانين.



Chapter

05

آراء الفقهاء والعلماء

□ ومع ذلك، يجب ملاحظة أن دور آراء الفقهاء كمصدر غير رسمي للتشريع قد يختلف من نظام قانوني إلى آخر، وقد تكون لها درجات مختلفة من التأثير والسلطة في عملية تطوير القانون وتفسيره.



طرائق سن التشريع



Chapter

05

□ تختلف الطرق التي يتم من خلالها سن التشريع وذلك بحسب النظام القانوني في كل دولة وكل مجتمع، والتي تختلف بحسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول، وهو ما سوف نناقشه بصورة مفصلة تالياً، لكن قبل ذلك لا بد من الإشارة إلى العديد من الطرق التي يتم من خلالها سن التشريع على النحو الآتي:



Chapter

05

□ التشريع بواسطة البرلمان أو الجمعية التشريعية؛ ففي الأنظمة الديمقراطية، يتم تشريع القوانين عادةً عن طريق البرلمان أو الجمعية التشريعية، التي تتكون من نواب يمثلون الشعب، بحيث يتم مناقشة مشاريع القوانين وإقرارها بعد تحقيق الأغلبية اللازمة.



□ التشريع بواسطة الرئيس أو الحكومة؛ ذلك أنه في بعض الأنظمة، يحتفظ رئيس الدولة أو الحكومة بسلطة تقديرية لإصدار القوانين أو الأوامر التنفيذية التي تكون بمثابة قوانين.



الهيئات الدستورية الخاصة

Chapter

05

□ التشريع بواسطة الهيئات الدستورية الخاصة؛ قد تُشكل هيئات دستورية خاصة لتقديم مشورة أو تطوير التشريعات في مجالات محددة، مثل مجالس الشورى.



الانتخابات الشعبية

Chapter

05

□ التشريع بواسطة الانتخابات الشعبية أو الاستفتاء؛ ففي بعض الحالات، يمكن أن تستخدم الانتخابات الشعبية أو الاستفتاءات لاتخاذ القرارات التشريعية، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الدستورية الكبرى.



Chapter

05

□ التشريع بواسطة المحاكم: في بعض الأنظمة القانونية، يمكن أن تصدر المحاكم قرارات تعتبر كأحكام قضائية لتفسير القوانين أو ملء الفجوات التشريعية.



المفوضين أو اللجان الفنية

Chapter

05

□ التشريع بواسطة المفوضين أو اللجان الفنية: فقد تعين الحكومة مفوضين أو لجاناً فنية لوضع التشريعات أو تطويرها في مجالات معينة.



Chapter

05

□ تعتمد كل طريقة على النظام القانوني والسياسي في الدولة، وتهدف إلى ضمان أن تتم عملية التشريع بشكل ديمقراطي وشفاف، مع مراعاة حقوق وحريات الأفراد والمجتمع بشكل عام.





تناولنا في المحاضرة مجموعة من الموضوعات على النحو التالي:

➤ ○ مصادر القاعدة القانونية

➤ ○ المصادر المادية

➤ ○ المصادر الرسمية

➤ ○ التشريعات والأنظمة

➤ ○ طرائق سن التشريع

➤ ○ المصادر غير الرسمية





Thank You

